ومن وافقهم من اصحاب احمد كما لقاضي ابي يعلى واتباعه والقول الاول يخصه بالنص
والقياس الصحيح كما قد بسطت في موضعه ويتأتى ايضا في انعقاد النكاح بلفظ
بلفظ التمليك والهبة وغيرها فعلى ذلك يحمل سكوت ابي حنيفة وعليه
يدل نص احمد وكلام قدماء اصحابه ومنعه الشافعي والاكثر متأخري اصحاب
احمد كابن حامد والقاضي ومن تبعهما والله اعلم احتج قائل هذا بقول ابن حامد
من اصحاب احمد والمقصود هنا ان الله تعالى لم يخص رسوله صلى الله عليه
وسلم الانكاح الموهوبة بقوله وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين فدل ذلك على
ان سائر ما احله الله لنبيه صلى الله عليه وسلم حلال لامته وقد دل
على ذلك قوله فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكيلا يكون على
المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا فلما احل امراءة
المتبنى لا سيما للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون ذلك احلا لامته
كل ذلك على ان الاحلال له احلال لامته وقد اباح له من اقاربه بنات
العم والعمات وبنات الخال والخالات وخصيصهن بالذكر يدل على تحريم
ما سواهن لا سيما وقد قال بعد ذلك لا تحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل
بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن اي من بعد هؤلاء اللاتي احللناهن
لك وهن المذكورات في قوله تحرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت فدخل في الامهات
ام ابيه وام امه وان علت بلا نزاع اعلمه بين العلماء وكذلك دخل في
البنات ابنته وبنت ابنه وان سفلت بلا نزاع اعلمه وكذلك
دخل في الاخوات الاخت من الابوين والاب والام ودخل في العمات
والخالات عمات الابوين وخالات الابوين وفي بنات الاخ والاخت

ولد الاخ

المتبنى به

ولد الاخ وان سفلن فانهن حرم عليه اصوله وفروعه وفروع اصوله الجديدة
وهن بنات العم والعمات وبنات الخال والخالات واما المحرمات بالصهر
فنقول كل نساء الصهر حلال له الا اربعة اصناف وهن حلائل الاباء والابناء
وامهات النساء وبناتهن فيحرم على كل من الزوجين اصول الاخر وفروعه
يحرم على الرجل ام امرأته وام امها وابنها وان علت ويحرم عليه بنت امرأته
وهي الربيبه وبنت بنتها وان سفلت وبنت الربيب ايضا حرام كما نص
عليه الائمة المشهورون الشافعي واحمد وغيرهما ولا اعلم فيه نزاعا ويحرم
على ان يتزوج بامرأة ابيه وان علا وامرأة ابنه وان سفل فهؤلاء الاربعة
هن المحرمات بالمصاهرة في كتاب الله وكل من الزوجين يكون اقارب الاخر
اصهارا له واقارب الرجل اصهار المرأة واقارب المرأة اختان الرجل وهؤلاء
الاصناف الاربعة يحرمن بالعقد الا الربيبه فانها لا تحرم حتى يدخل بامها
فان الله لم يجعل هذا الشرط الا في الربيبة والبواقي اطلق فيهن التحريم فلهذا
قال الصحابة ابهموا ما ابهم الله وعلى هذا الائمة الاربعة وجماهير العلماء واما
بنات هاتين وامهاتهن فلا يحرمن فيجوز له ان يتزوج بنت امرأة ابيه
وابنه وام امرأة ابيه وابنه باتفاق العلماء فانها هذه ليست من حلائل الآباء
والابناء فان الحليلة هي الزوجة وبنت الزوجة وامها ليست زوجة بخلاف
الربيبه فانها ولد الربيب ربيب كما ان ولد الولد ولد وكذلك ام الزوجة
وبنات الزوجة وبنات ام الزوجة لم تحرم فانها ليست ما قبلها هذا
قال من قال من الفقهاء أبنات المحرمات محرمات الا بنات العمات والخالات
وامهات النساء وحلائل الآباء والابناء فجعل بنت الربيبة محرمة دون بنات
الثلاثة وهذا مما لا اعلم فيه نزاعا ومن وطئ امرأة بما يعتقده نكاحا فانه
يلحقه النسب وتثبت فيه حرمة المصاهرة باتفاق العلماء أيهما اعلم وان كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)